إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/187
للنشر الفوري
٩ مايو ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

**المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان بقيمة ٣٠ مليار يورو**

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي ثلاث سنوات بقيمة تبلغ ٢٦,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٠ مليار يورو)، دعما لبرنامج السلطات المعني بالتصحيح والتحول الاقتصادي. وبموجب قرار الموافقة على هذا البرنامج الذي تتركز إجراءاته في فترة البداية، يتيح الصندوق لليونان مبلغا فوريا قدره ٤,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥,٥ مليار يورو)، كجزء من التمويل المشترك مع الاتحاد الأوروبي، بحيث تحصل اليونان على دعم مالي فوري مجمع يصل إلى ٢٠ مليار يورو. وسوف يصل مجموع التمويل المقدم من الصندوق في ٢٠١٠ إلى نحو ١٠ مليارات يورو يوازيها حوالي ٣٠ مليار يورو تعهد بتقديمها الاتحاد الأوروبي.

واتفاق الاستعداد الائتماني، الذي يشكل جزءا من برنامج تمويلي تعاوني مع الاتحاد الأوروبي تصل قيمته إلى ١١٠ مليار يورو (حوالي ١٤٥ مليار دولار أمريكي) ويغطي ثلاث سنوات، يكفل الحصول على موارد استثنائية من الصندوق تتجاوز ٣٢٠٠% من حصة عضوية اليونان، وقد تمت الموافقة عليه من خلال الإجراءات العاجلة التي تتيحها آلية الصندوق للتمويل الطارئ.

وفي هذا الصدد صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بقوله "إن الحكومة اليونانية تستحق الإشادة لالتزامها بمسار تاريخي سوف يتيح لهذه الأمة الأبية فرصة النهوض من مشكلاتها الحالية ويؤمن للشعب اليوناني مستقبلا أفضل. وقد دلل الصندوق اليوم على التزامه بتقديم كل ما يستطيع لمساعدة اليونان وشعبها. وسيكون الطريق صعبا في المرحلة المقبلة، لكن الحكومة وضعت برنامجا موثوقا وقابلا للتطبيق يتسم بالتوازن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ــ مع توفير الحماية لأكثر الفئات تعرضا للخطر. والتنفيذ هو مفتاح الحل في الوقت الراهن. ونحن نقدم الآن بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي مستوى غير مسبوق من الدعم لمساعدة اليونان في هذا المسعى، وكذلك للمساعدة على استعادة النمو وفرص العمل ورفع مستويات المعيشة بالتدريج."

وأضاف المدير العام: "وسيكون الإجراء القوي الذي اتخذه الصندوق اليوم لدعم اليونان بمثابة مساهمة في الجهد الدولي واسع النطاق لإرساء الاستقرار في منطقة اليورو وتأمين تعافي الاقتصاد العالمي."

وقد وضعت الحكومة اليونانية مجموعة سياسات طموحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد. وتتألف هذه المجموعة من برنامج متعدد السنوات يرتكز على دعامتي الجهود الفورية الكبيرة لتصحيح اختلالات المالية العامة الخطيرة في اليونان وإكساب الاقتصاد قدرة تنافسية أكبر تتيح له استعادة النمو وتوليد فرص العمل بالتدريج. ويراعي برنامج السلطات اعتبارات الإنصاف كي تشترك كل مستويات المجتمع في تحمل الأعباء وتتوافر الحماية اللازمة لفئات السكان الأكثر تعرضا للخطر. وسوف تدعم المساعدات المالية الاستثنائية من المجتمع الدولي جهود السلطات اليونانية بتوفير الموارد المالية الكافية حتى يتاح لها الوقت الكافي لبناء سجل أداء إيجابي في تنفيذ سياسات استعادة ثقة السوق وتعزيز النمو والحد من اختلالات المالية العامة.

وعقب الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي بشأن اليونان، أدلى السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام، بالتصريح التالي:

"اهتز الاقتصاد اليوناني من جراء المشاعر السلبية التي سادت السوق في الشهور القليلة الماضية. وقد جاءت هذه الضغوط انعكاسا للمخاوف السائدة حول مدى استمرارية الموارد العامة وضعف القدرة التنافسية. وفشلت المحاولات الأولى لمعالجة هذه المشكلات في استعادة ثقة السوق، مما أسفر عن انتقال التداعيات السلبية إلى القطاع المصرفي.

"وقد وضعت السلطات اليونانية برنامجا جريئا ينطوي على سياسات عاجلة قوية لإعادة إرساء المصداقية واستعادة ثقة السوق. ويركز البرنامج على الإجراءات التالية: (١) إعادة المالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار، و(٢) إعطاء دفعة للقدرة التنافسية الخارجية، و (٣) حماية استقرار القطاع المالي. ولإتاحة وقت كافٍ لتنفيذ هذه الإصلاحات وإنشاء سجل أداء واضح وموثوق في هذا الخصوص، وكذلك لتخفيف أعباء التصحيح على الشعب اليوناني، بادر المجتمع الدولي بتقديم مجموعة غير مسبوقة من إجراءات الدعم المالي. وتعد الخطوات الطموحة التي تبدي السلطات اليونانية التزاما تاما بتنفيذها في ظل البرنامج جهودا تستحق الدعم بمستوى استثنائي من موارد الصندوق، لا سيما على خلفية المخاطر الكبيرة التي يشكلها انتقال آثار الأزمة إلى البلدان الأخرى.

"ويأتي ضبط أوضاع المالية العامة في صميم استراتيجية التصحيح، بغية تخفيض العجز إلى مستوى أقل بكثير من ٣% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٤ وإعادة الدين إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت السلطات مجموعة كبيرة من تدابير المالية العامة بأثر يعادل ١١% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تقرر أن تكون هذه التدابير مركزة في فترة البداية وأن تكون محددة بوضوح تام. ومن الملائم أن هذه التدابير تنطوي

على توزيع عادل لأعباء التصحيح بين مختلف مستويات المجتمع عن طريق حماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر وفرض عب ضريبي أعلى على الموسرين نسبيا. ويتضمن ذلك أيضا ترشيد القطاع العام.

"ورغم حتمية تقلص الناتج على المدى القصير مع استمرار تصحيح أوضاع الاقتصاد، فمن المنتظر أن تساعد الإصلاحات الهيكلية على استعادة القدرة التنافسية الخارجية وأن يتضافر تأثيرها مع تحسن ثقة الأسواق ليضع الاقتصاد على مسار التعافي. ومن العوامل الأساسية في هذا الصدد التنفيذ الحازم للإصلاحات الرامية إلى زيادة مرونة سوق العمل وتحسين أوضاع المنافسة المحلية وترشيد الإدارة العامة.

"ومن المفترض أن تتحسن أوضاع السيولة المصرفية على أثر قرار البنك المركزي الأوروبي الصادر مؤخرا والذي ينص على مد فترة أهلية السندات اليونانية للتداول في معاملات إعادة شراء أدوات الدين السوقية الصادرة عن الحكومة اليونانية أو المضمونة منها. كذلك سيكفل إنشاء "صندوق الاستقرار المالي" احتفاظ البنوك برؤوس أموال كافية في فترات هبوط النشاط، مما يحافظ على الاستقرار المالي. كذلك سيتم إحكام الرقابة المصرفية وتقوية الأطر القانونية.

"وبرنامج السلطات اليونانية هو تحرك طموح بالقدر الملائم لمواجهة الظروف والقيود الراهنة، لكن هناك مخاطر كبيرة باقية. فالتحدي المطروح في الفترة المقبلة هو دقة تنفيذ البرنامج مع تأمين توافق الآراء العام الذي يقتضيه إجراء الإصلاحات.

"ومن المؤسف أن البيانات المبلغة عن المالية العامة والدين العام اليوناني لعام ٢٠٠٨ افتقرت إلى الدقة، مما تسبب في الإخلال بالتزامات القسم الخامس من المادة الثامنة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. وقد اتخذت السلطات تدابير بالفعل لمعالجة عيوب البيانات وتعهدت باتخاذ إجراءات تصحيحية إضافية بالتشاور مع الصندوق والشركاء في الاتحاد الأوروبي ومكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات). ولا يوجد ما يتطلب تحركا من الصندوق لتفعيل الإجراءات المعمول بها في حالة الإخلال بالالتزامات، على أن يراعى الالتزام التام بشروط إبلاغ البيانات للصندوق اعتبارا من الآن."

**مرفق**

**آخر التطورات الاقتصادية**

دخلت اليونان فترة الركود العالمي وهي مثقلة بمواطن خطر عميقة الجذور. ففي أجواء النمو المتباطئ وتراجع الإقبال العالمي على المخاطرة، أدت شدة اعتماد اليونان على الاقتراض الخارجي إلى تكثيف المخاوف بشأن الاختلالات

المالية والخارجية طويلة الأمد. وجاء ما أعلنته الحكومة المنتخبة الجديدة من تعديل كبير في بيانات عجز المالية العامة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بمثابة صدمة للأسواق نظرا لحجمه الذي يزيد بمقدار الضِعْف على ما ورد في الإحصاءات الرسمية المتوقعة والمعلنة التي ثبت عدم دقتها. وعلى ذلك أجريت زيادة تناسبية في رقم الدين العام من أقل من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي إلى ١١٥% من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية ٢٠٠٩. ورغم الركود السائد في عام ٢٠٠٩، بلغ عجز الحساب الجاري ١١% من إجمالي الناتج المحلي ــ مما يدل على تضخم كبير في الطلب المحلي ومشكلات ملموسة في التنافسية الخارجية.

ولم تكن المحاولات المبدئية التي قامت بها الحكومة الجديدة لمعالجة مكامن الخطر تلك في يناير ٢٠١٠ مقنعة بالقدر الكافي. فقد كانت اليونان قد دخلت بالفعل في "إجراءات مواجهة العجز المفرط" المتبعة في الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة الاستقرار والنمو ووافقت السلطات على تخفيض عجز المالية العامة إلى أقل من ٣% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٢. غير أن أهداف موازنة ٢٠١٠ لم تكن كافية لدعم هذه التدابير وبدت الافتراضات الاقتصادية الكلية التي ارتكز عليها برنامج تصحيح العجز مفرطة في التفاؤل، مما أسفر عن زيادة القلق السائد في السوق.

وبعد مشاورات مكثفة مع المفوضية الأوروبية، أعلنت السلطات اليونانية تدابير إضافية للمالية العامة في فبراير ومارس ٢٠١٠، لكنها فشلت تماما في تعزيز ثقة السوق. وأخيرا، زاد عدم استقرار الأسواق من جراء التصور السائد بأن ضمانات التمويل من جانب الشركاء الأوروبيين غير واضحة بالقدر الكافي. ونتيجة لذلك، زاد تدهور المشاعر السائدة في السوق، وتعمقت المخاوف حول مدى استمرارية أوضاع المالية العامة، مما تسبب في تفاقم أزمة الثقة. ونضبت مصادر التمويل الأجنبي كما حدثت زيادة حادة في فروق العائد على الأوراق المالية الحكومية، مما هدد بدخول الاقتصاد في دوامة تنازلية من المخاطر المتتالية.

**ملخص البرنامج**

يركز برنامج السلطات على ثلاثة تحديات رئيسة:

١) **استعادة الثقة واستمرارية أوضاع المالية العامة:** يتوخى البرنامج بذل جهد مالي استثنائي مركز في فترة البداية يتضمن تدابير واضحة التحديد تستمر حتى نهاية ٢٠١٣. والهدف من ذلك هو تعزيز الثقة، واستعادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق، ووضع نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي ثابت بدءا من عام ٢٠١٣. وتهدف التدابير الموضوعة أيضا إلى حماية الفئات الأشد تعرضا للخطر في اليونان.

٢) **استعادة التنافسية:** يتضمن البرنامج تخفيضات في الأجور والمزايا الاسمية وإصلاحات هيكلية لخفض التكاليف وتحسين تنافسية الأسعار، مما يمكن أن يساعد اليونان على التحول إلى نموذج للنمو أكثر اعتمادا على الاستثمار والتصدير. ويتوخى البرنامج أيضا تحسين الشفافية وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

٣) **حماية استقرار القطاع المالي:** مع دخول القطاع المصرفي في فترة انكماش، وهو ما يتوقع أن يؤثر على مستوى الربحية وعلى الميزانيات العمومية لدى البنوك، سيتم توسيع شبكة الأمان الحالية لمعالجة ضغوط الإعسار عن طريق إنشاء "صندوق الاستقرار المالي". ولتخفيف ضغوط السيولة الناشئة عن تخفيض المراتب السيادية، سيتم تمديد التسهيلات الحكومية الحالية لدعم السيولة المصرفية.

**توقعات النمو والتضخم**

من المتوقع حدوث انكماش حاد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأن يتعافى بعد ذلك مع بلوغ البطالة ذروة تقارب ١٥% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٢. وسيؤدي البرنامج الذي يركز إجراءاته في فترة البداية لتصحيح أوضاع المالية العامة على مدى العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى كبح الطلب المحلي على المدى القصير، لكن المتوقع أن يحقق النمو ارتدادا إيجابيا بدءا من عام ٢٠١٢ مع تحسن ثقة السوق وعودة اليونان إلى أسواق الائتمان وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة.

ومن المتوقع أن يظل التضخم أقل من المستوى المتوسط في منطقة اليورو. وتشير التوقعات إلى أن التصحيح اللازم في الأسعار سوف يأتي من تقلص الطلب المحلي عن طريق تصحيح أوضاع المالية العامة والجهود المبذولة لإجراء بعض التخفيض في الأجور ومعاشات التقاعد العامة، وغيرها من التكاليف التي يتحملها الاقتصاد اليوناني. ومن المتوقع حدوث بعض الانخفاض في أجور القطاع الخاص أيضا، نظرا لآثار المحاكاة. وسيساعد كل ذلك على استعادة تنافسية الأسعار.

**خلفية إضافية**

اليونان، التي انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، تبلغ حصتها الحالية في الصندوق ٨٢٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

ولمزيد من المعلومات المرجعية عن صندوق النقد الدولي واليونان، راجع الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/country/GRC/index.htm

اليونان: مؤشرات اقتصادية مختارة

| | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | التوقعات | | | |
| | | | (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك) | | | | |
| الاقتصاد المحلي | | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي | -٢,٠ | -٤,٠ | -٢,٦ | ١,١ | ٢,١ | ٢,١ | ٢,٧ |
| فجوة الناتج (% من الناتج الممكن) | ٤,٠ | -١,١ | -٤,٦ | -٤,٧ | -٤,٠ | -٣,٧ | -٣,١ |
| مجموع الطلب المحلي | -٢,٤ | -٧,١ | -٥,٢ | ٠,١ | ١,٧ | ١,٨ | ٢,١ |
| الاستهلاك الخاص | -١,٨ | -٤,٠ | -٣,٧ | ٠,٨ | ٢,٨ | ٢,٥ | ٢,٥ |
| الاستهلاك العام | ٩,٦ | -١٠,٦ | -٥,١ | -٣,٦ | -٦,٦ | -٣,٢ | -٠,١ |
| تكوين رأس المال الثابت الإجمالي | -١٣,٩ | -١١,٤ | -١١,٨ | ٠,٨ | ٤,٨ | ٣,٥ | ٢,٣ |
| التغير فى (مساهمة ) الأرصدة | صفر | -١,٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| (مساهمة) الرصيد الخارجى | ٠,٧ | ٣,٨ | ٣,٦ | ١,٠ | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٣ |
| صادرات السلع والخدمات | -١٨,١ | ٤,٥ | ٥,٤ | ٥,٩ | ٦,٠ | ٥,٩ | ٦,٠ |
| واردات السلع والخدمات | -١٤,١ | -٩,٧ | -٦,١ | ١,٦ | ٣,٨ | ٤,٦ | ٣,٧ |
| معدل البطالة (%) | ٩,٤ | ١١,٨ | ١٤,٦ | ١٤,٨ | ١٤,٣ | ١٤,١ | ١٣,٤ |
| أسعار المستهلكين (المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين)، متوسط الفترة | ١,٣ | ١,٩ | -٠,٤ | ١,٢ | ٠,٧ | ٠,٩ | ١,٠ |
| مخفض إجمالي الناتج المحلي | ١,٤ | ١,٢ | -٠,٥ | ١,٠ | ٠,٧ | ١,٠ | ١,١ |
| | | | (% من إجمالي الناتج المحلي) | | | | |
| ميزان المدفوعات | | | | | | | |
| الحساب الجاري | -١١,٢ | -٨,٤ | -٧,١ | -٥,٦ | -٤,٠ | -٢,٨ | -١,٩ |
| الميزان التجاري | -٧,٧ | -٣,٥ | -٠,٢ | ٠,٦ | ١,٣ | ١,٩ | ٢,٤ |
| مجموع التحويلات | ٠,٥ | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٣ |
| صافي مقبوضات الدخل | -٤,١ | -٥,٢ | -٧,٥ | -٦,٧ | -٥,٧ | -٥,١ | -٤,٧ |
| المركز الصافي للاستثمارات الدولية | -٨٦ | -٩٥ | -١٠٤ | -١٠٦ | -١٠٦ | -١٠٥ | -١٠٢ |
| الموارد العامة (على مستوى الحكومة العامة) | | | | | | | |
| مجموع الإيرادات /١ | ٣٦,٩ | ٤٠,٠ | ٣٩,٠ | ٣٨,٥ | ٣٨,٢ | ٣٧,٢ | ٣٦,٣ |
| مجموع النفقات /١ | ٥٠,٤ | ٥٠,٥ | ٥٣,٢ | ٥٣,٩ | ٥٤,٠ | ٥٢,٣ | ٥٠,٦ |
| التدابير (التراكمية) /٢ | ... | ٢,٥ | ٦,٧ | ٩,٠ | ١١,٠ | ١٢,٦ | ١٢,٢ |
| الرصيد الكلي | -١٣,٦ | -٨,١ | -٧,٦ | -٦,٥ | -٤,٨ | -٢,٦ | -٢,٠ |
| الرصيد الأولى | -٨,٦ | -٢,٤ | -٠,٩ | ١,٠ | ٣,١ | ٥,٩ | ٦,٠ |
| إجمالى الدين | ١١٥ | ١٣٣ | ١٤٥ | ١٤٩ | ١٤٩ | ١٤٦ | ١٤٠ |
| أسعار الفائدة والائتمان | | | | | | | |
| أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل /٣ | ٥,٧ | ٥,٦ | ... | ... | ... | ... | ... |
| نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص /٤ | ٤,٢ | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| أسعار الصرف | | | | | | | |
| سعر الصرف الفعلى الاسمى /٣ | ٠,٧ | ٠,٦ | ... | ... | ... | ... | ... |
| سعر الصرف الفعلي الحقيقي (حسب مؤشر أسعار المستهلكين) /٣ | ١,٨ | ١,٦ | ... | ... | ... | ... | ... |
| بند للتذكرة: | | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات اليوروات) | ٢٣٧ | ٢٣١ | ٢٢٤ | ٢٢٨ | ٢٣٥ | ٢٤٢ | ٢٥١ |
| إجمالى الناتج المحلى الاسمى (التغير %) | -٠,٧ | -٢,٨ | -٣,١ | ٢,١ | ٢,٨ | ٣,١ | ٣,٨ |

المصادر: مصلحة الإحصاء الوطنية، ووزارة الاقتصاد والمالية، وبنك اليونان المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ باستثناء التدابير غير المحددة
٢/ التدابير المحددة بالكامل حتى عام ٢٠١٣
٣/ فى يناير ٢٠١٠
٤/ نمو الائتمان المحلي للأسر والمشروعات.